

## بغداد تستثمر ثروات النفط بمحافظة الأنبار

بدأت الحكومة العراقية رحلة استثمار احتياطات النفط والغاز في محافظة الأنبار، التي تعادل ثلث مساحة البلاد، والتي بقيت بعيدة عن خطط الحكومة لعقود دون استكشاف يحدد حجم الاحتياطات المؤكدة.

بغداد - أعلنت وزارة النفط العراقية عن توقيع عقد أولي مع شركة ستروي ترانس غاز الروسية لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز في الرقعة الاستكشافية رقم 17 في محافظة الأنبار. وقال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط فامر عباس الغضبان إن "تلك الرقعة من المواقع الواعدة وأن الدراسات الأولية تشير إلى وجود مخزون نفطي يتراوح بين 2 إلى 4 مليارات برميل نفط مكافئ، يشكل الغاز ما نسبته 60 إلى 70 بالمئة منها".

وأكد عبدالمهدي العميدي مدير عام دائرة العقود والتراخيص أن الوزارة أرسلت العقد مع الشركة الروسية إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه ومباشرة عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج. وأضاف أن "العقد يلزم الشركة الروسية ببناء مجمع سكني في الأنبار واستثمار 100 مليون دولار في تطوير البنى التحتية والخدمات للمحافظة".

وتؤكد الوزارة أنها أجرت تعديلات كبيرة على عقود النفط والغاز تركز على خدمة سكان المناطق المحيطة بالمشاريع، بعد أن عانى العراق من عقود مجففة أثرت من قبل حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة في عهد رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأكدت شركة ستروي ترانس غاز حرصها على تعزيز التعاون مع العراق والعمل على تطوير الرقعة الاستكشافية بما يحقق الأهداف المشتركة لكلا الجانبين. وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد، أن هذا العقد المبرم مع الشركة

ويعرف العراقيون أن الأنبار تعوم على بحار من النفط، الذي يتدفق تلقائياً في الكثير من المناطق، كما تضم حقل عكاس، وهو أكبر حقول الغاز في العراق. ويسابق العراق الزمن لتطوير موارد الغاز ليقيف اعتماده على الإمدادات الإيرانية، وقد أطلق هذا الأسبوع أكبر مشروع لاستثمار الغاز المصاحب لإنتاج النفط من حقول البصرة. وتستورد البلاد حالياً نحو مليار قدم مكعب من الغاز الإيراني يوميا، يذهب معظمه إلى توليد الكهرباء، إضافة إلى 1300 ميغاواط من الكهرباء، لكن وتيرة تطوير إنتاج الغاز والكهرباء ترجح قرب التخلي عن الإمدادات الإيرانية.

وتتقاطع المشاريع الجديدة مع مصالح إيران التي تحاول التمسك بالنافذة العراقية بدعم من الأطراف السياسية الموالية لها في بغداد.



العقد يتضمن استثمار 100 مليون دولار لتطوير البنى التحتية



حسابات البيادر تخذل توقعات دمشق

## محصول القمح السوري يتضاعف دون تحقيق الأمن الغذائي دمشق لا تزال بعيدة عن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي

الوقود وانخفاض قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمية. ويعاني نحو 6.5 مليون شخص في سوريا من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى الأغذية والدعم.

ويتعرض حوالي 2.5 مليون شخص إضافي لخطر انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى الدعم لتعزيز قدرتهم على الصمود.

كما أشار التقرير إلى وقوع حرائق في الحقول "على نحو أكثر تواتراً وحدة" في 2019، والعثور على أدلة تشير إلى أن بعض الحرائق جرى إشعالها عمداً في مناطق ينشط فيها الصراع.

وكان تقرير لوكالة رويترز قد تتع ظاهرة حريق المحاصيل عبر الحدود في العراق المجاورة وخلص إلى وجود اختلافات كبيرة بين تقديرات الحكومة في بغداد بشأن الحرائق المتعمدة وحسابات المسؤولين والمزارعين المحليين.

وتتضمن تقديرات الحكومة في دمشق إلى احتراق 85 ألف هكتار من المحاصيل خلال هذا العام.

وتسبب الانخفاض المطرد في الإنتاج في وضع ضغوط متزايدة على حكومة الرئيس بشار الأسد لاستيراد الحبوب، وهي عملية معقدة بسبب العقوبات المالية.

وقال ولد أحمد إن "من الصعب التنبؤ بالكمية التي يتعين على الحكومة استيرادها هذا العام إذ أنها تعتمد على حجم المساعدات الغذائية التي سيتم تسليمها وقدرتها على الاستيراد في ضوء الصعوبات المالية".



ما زال الإنتاج أقل بنحو 50 بالمئة مقارنة مع ما قبل الحرب

ويتسبب الصراع المستمر منذ تسع سنوات تقريبا أيضا في تقييد قدرة السوريين على الحصول على الأغذية وسط زيادة مطردة في الأسعار على مدى السنة الأخيرة.

ويعرّض خبراء ذلك إلى مجموعة من الأسباب على رأسها ارتفاع أسعار الدولار، وإلا كان ارتفع أكثر بكثير. هناك بيع وشراء ولكن الطلب أكثر من العرض وبالتالي ارتفع السعر.

واستقرت الليرة نسبياً على مدى قرابة عامين بعدما حولت موسكو والفصائل المسلحة المدعومة من إيران دفة الصراع لصالح الأسد بطردها المعارضة المسلحة من مساحات كبيرة من الأراضي في غرب وشرق سوريا.

وحتى تشديد العقوبات الأمريكية والأوروبية منذ نوفمبر الماضي لتشمل رجال أعمال سوريين مقربين من الأسد وتستهدف غير الأميركيين الذين يتعاملون مع دمشق، ما ردد الشركات الدولية عن الاستثمار في إعادة الإعمار بعد الحرب، ما دام الأسد متمسكا بالسلطة.

ويقل الرقم كثيرا عن متوسط ما قبل الأزمة السورية البالغ 4.1 مليون طن سنويا، بحسب تقرير بعثة تقييم المحاصيل الغذائية والأمن الغذائي التي تديرها فاو بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي.

وأضاف "هذا يعني أن البلاد ستظل تعتمد اعتمادا كبيرا على واردات القمح". ويستند الرقم إلى زيارة فريق البعثة لعشر من بين 14 محافظة بالبلاد في يونيو ويوليو الماضيين.

ولم تتمكن البعثة من الوصول إلى الرقعة وإدلب بسبب اضطراب الوضع الأمني.

ويستخدم القمح في سوريا لإنتاج الخبز، وهو سلعة غذائية أساسية مدعومة للشعب الذي يعاني في ظل صراع تشييد التقديرات إلى أنه تسبب في مقتل مئات الآلاف من السوريين وأجبر الملايين على النزوح من ديارهم منذ 2011.

أظهر تقرير دولي أن إنتاج القمح في سوريا تضاعف تقريبا في العام الحالي، لكنه لا يزال بعيدا عن مستويات ما قبل الأزمة في 2011. وأكد التقرير أن دمشق ستظل بحاجة إلى استيراد القمح في ظل استمرار التحديات الكبيرة التي تواجه المزارعين.

لندن - قال تقرير مشترك لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) وبرنامح الأغذية العالمي أمس إن محصولي القمح والشعير في سوريا سجل ارتفاعا كبيرا هذا العام بدعم من غزارة الأمطار وتحسن الوضع الأمني، لكنه أكد أن الأمن الغذائي يظل يشكل تحديا.

وتكر التقرير أن إنتاج القمح في موسم العام الحالي وصل إلى نحو 2.2 مليون طن، ارتفاعا من أدنى مستوى في 29 عاما البالغ 1.2 مليون طن في العام الماضي.

وقال عبدالسلام ولد أحمد، المدير العام المساعد لمنظمة فاو وممثلها الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إنه رغم ذلك التحسن "ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به... ما زال الإنتاج أقل بنسبة 50 بالمئة مقارنة مع أرقام ما قبل الحرب".

## الليرة تتهاوى بعد تخلي دمشق عن دعمها

الأعلى بكثير من السعر القياسي اليومي الذي حددته البنك. وبلغ ذلك السعر يوم الأربعاء 438 ليرة مقابل الدولار.

وذكر المصرفي المقيم في دمشق أن المركزي لا يزال يوفر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد حوالي 40 سلعة أساسية بسعر تفضيلي أقل بكثير من سعر السوق، لكن بخلاف ذلك فإن البنك يترك الأمر إلى حد بعيد لقوى السوق.

ويقول مصرفيون إنه برغم الدمار الواسع والناجم عن الصراع والعقوبات الغربية، إلا أن العملة تجنبت حتى الآن الانهيار التام، وأرجعوا ذلك إلى تحويلات المغتربين لأقاربهم وتدفق المساعدات من إيران، الحليف الإقليمي الرئيسي للبلاد.

وأكد آخرون مطلعون على القطاع المصرفي السوري أن من المعتقد أن إيران أودعت في السنوات الأخيرة مئات الملايين من الدولارات في احتياطات البلاد الناضبة حاليا والتي كانت تبلغ 17 مليار دولار قبل الحرب الأهلية.

وتسبب تداعي العملة في ارتفاع التضخم كما زاد الأوضاع شدة، حيث يواجه الكثير من المواطنين العاديين صعوبة في تحمل تكاليف الأشياء الأساسية مثل الغذاء والكهرباء.

ويقوم كثير من السوريين حاليا بادخار الدولار كإحدى الوسائل للحفاظ على قيمة العملة بالبيع بسعر السوق

وإلا كان ارتفع أكثر بكثير. هناك بيع وشراء ولكن الطلب أكثر من العرض وبالتالي ارتفع السعر.

واستقرت الليرة نسبياً على مدى قرابة عامين بعدما حولت موسكو والفصائل المسلحة المدعومة من إيران دفة الصراع لصالح الأسد بطردها المعارضة المسلحة من مساحات كبيرة من الأراضي في غرب وشرق سوريا.

وحتى تشديد العقوبات الأمريكية والأوروبية منذ نوفمبر الماضي لتشمل رجال أعمال سوريين مقربين من الأسد وتستهدف غير الأميركيين الذين يتعاملون مع دمشق، ما ردد الشركات الدولية عن الاستثمار في إعادة الإعمار بعد الحرب، ما دام الأسد متمسكا بالسلطة.

ويقول مستثمرون محليون إن العملة تأثرت أيضا بتبدد الأموال في أن تشجع مكاسب الأسد في ساحة المعركة الأثرية

ادعى توقيف البنك المركزي السوري في دمشق وتضرر الاقتصاد الذي مزقته الحرب بسبب تشديد العقوبات الغربية في العام الماضي إلى تراجع قيمة الليرة إلى مستوى قياسي أمام الدولار في السوق السوداء.

وقال تجار عملة ورجال أعمال إن سعر الدولار في السوق السوداء وصل إلى 650 ليرة الثلاثاء الماضي ليرتفع إلى 652 ليرة الأربعاء بعد تراجع تدريجي منذ نهاية نوفمبر تسارعت وتيرته في الشهر الماضي.

وكان سعر الليرة 47 مقابل الدولار قبل اندلاع الاحتجاجات ضد الرئيس بشار الأسد في مارس 2011.

وهبط سعر العملة هبوطا حادا خلال الصراع بسبب العقوبات الدولية على دمشق وكذلك الأضرار، التي لحقت بصناعة البلاد جراء القتال فضلا عن إرسال السوريين المذعورين أموالهم إلى الخارج.

ويؤكد تجار عملة أنه رغم أن الليرة بلغت مستوى 660 مقابل الدولار لفترة وجيزة في عام 2016، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي تحوم فيها قرب تلك المستويات القياسية المنخفضة لأيام.

ونسبت وكالة رويترز إلى رجل الأعمال البارز خليل طلعة قوله من دمشق إن "الطلب قوي على الدولار لمجموعة من العوامل والأسباب وليس لأنه لا يوجد

## العراق يفرض حظر استيراد التمور

بغداد - أعلنت وزارة الزراعة العراقية أمس عن حظر استيراد التمور من الخارج بسبب وفرة الإنتاج المحلي وقدرته على تغطية حاجة السوق، في وقت يشهد فيه القطاع الزراعي فورة إنتاج أدت إلى حظر العديد من المحاصيل.

وقال وزير الزراعة صالح الحسني، خلال زيارته إلى محافظة كربلاء وسط البلاد "تلعن منع استيراد التمور لوفرتها محليا في جميع الأسواق"، وأضاف أن القرار جاء "دعما للمنتج الوطني".

وتشهد الأسواق المحلية منذ أسابيع، وفرة كبيرة مع بداية موسم جني التمور المحلية، في وقت تتدفق فيه كميات كبيرة من دول أخرى، خاصة إيران، التي تغرق العراق بالسلع والمحاصيل لتخفيف وطأة العقوبات الأمريكية.

وتتصدر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن إنتاج العراق من التمور بلغ في العام الماضي نحو 646 ألف طن بعد ارتفاع بنسبة 4.4 بالمئة عن العام السابق.

ويتصدر العراقيون على تدفق التمور المستوردة، كدليل على الفضل السياسي والاقتصادي بعد أن كان العراق أكبر منتج للتمور في العالم، وكان يضم أكثر من 35 مليون نخلة.

وكانت وزارة الزراعة قد فرضت حظرا على استيراد العديد من المحاصيل

بسبب انتعاش إنتاجها بفضل وفرة الأمطار هذا العام بعد موجة جفاف في العام الماضي.

وقد أعلنت الحكومة عن شراء كميات غير مسبوقه من القمح هذا العام وأكدت أن العراق حقق الاكتفاء الذاتي لأول مرة منذ عقود.

وبدأت بغداد منذ أشهر في اعتماد استراتيجية للنهوض بقطاع الزراعة مع منح الحكومة استيراد حزمة من المنتجات لوفرته في السوق المحلية.

وكانت الحكومة قد منعت في مايو الماضي استيراد 16 نوعا من المحاصيل نظرا لوفرة إنتاجها في الأسواق المحلية، في خطوة تدعم المزارعين وفق ما هو مخطط موسم هذا العام.

وشددت السلطات الرقابة على كافة المعابر الحدودية بما فيها المنافذ التابعة لإقليم كردستان حتى لا تتسلل المحاصيل الممنوعة إلى محافظات البلاد.

وتيمكن أن تتحول البادية الغربية، التي تمتد من محافظة الأنبار مرورا بمحافظات كربلاء والقادسية والمثنى وذي قار وصولا إلى البصرة، إلى سلة غذاء عالمية بسبب خصوبة أراضيها.

ووجدت الحكومة في منع استيراد المشروبات الغازية والعصائر المعلبة إحدى الخطوات القليلة لمعالجة تفاقم الأزمات المتعلقة بالصناعة الناهية في دروب الفساد والبيروقراطية.



لا مكان للتمور المستوردة في بلد النخيل

بمساعدة من إيران، الحليف الإقليمي الرئيسي للبلاد.

وأكد آخرون مطلعون على القطاع المصرفي السوري أن من المعتقد أن إيران أودعت في السنوات الأخيرة مئات الملايين من الدولارات في احتياطات البلاد الناضبة حاليا والتي كانت تبلغ 17 مليار دولار قبل الحرب الأهلية.

وتسبب تداعي العملة في ارتفاع التضخم كما زاد الأوضاع شدة، حيث يواجه الكثير من المواطنين العاديين صعوبة في تحمل تكاليف الأشياء الأساسية مثل الغذاء والكهرباء.

ويقوم كثير من السوريين حاليا بادخار الدولار كإحدى الوسائل للحفاظ على قيمة العملة بالبيع بسعر السوق

بمساعدة من إيران، الحليف الإقليمي الرئيسي للبلاد.

وأكد آخرون مطلعون على القطاع المصرفي السوري أن من المعتقد أن إيران أودعت في السنوات الأخيرة مئات الملايين من الدولارات في احتياطات البلاد الناضبة حاليا والتي كانت تبلغ 17 مليار دولار قبل الحرب الأهلية.

وتسبب تداعي العملة في ارتفاع التضخم كما زاد الأوضاع شدة، حيث يواجه الكثير من المواطنين العاديين صعوبة في تحمل تكاليف الأشياء الأساسية مثل الغذاء والكهرباء.

ويقوم كثير من السوريين حاليا بادخار الدولار كإحدى الوسائل للحفاظ على قيمة العملة بالبيع بسعر السوق

بمساعدة من إيران، الحليف الإقليمي الرئيسي للبلاد.

وأكد آخرون مطلعون على القطاع المصرفي السوري أن من المعتقد أن إيران أودعت في السنوات الأخيرة مئات الملايين من الدولارات في احتياطات البلاد الناضبة حاليا والتي كانت تبلغ 17 مليار دولار قبل الحرب الأهلية.

وتسبب تداعي العملة في ارتفاع التضخم كما زاد الأوضاع شدة، حيث يواجه الكثير من المواطنين العاديين صعوبة في تحمل تكاليف الأشياء الأساسية مثل الغذاء والكهرباء.

ويقوم كثير من السوريين حاليا بادخار الدولار كإحدى الوسائل للحفاظ على قيمة العملة بالبيع بسعر السوق

بمساعدة من إيران، الحليف الإقليمي الرئيسي للبلاد.

وأكد آخرون مطلعون على القطاع المصرفي السوري أن من المعتقد أن إيران أودعت في السنوات الأخيرة مئات الملايين من الدولارات في احتياطات البلاد الناضبة حاليا والتي كانت تبلغ 17 مليار دولار قبل الحرب الأهلية.

وتسبب تداعي العملة في ارتفاع التضخم كما زاد الأوضاع شدة، حيث يواجه الكثير من المواطنين العاديين صعوبة في تحمل تكاليف الأشياء الأساسية مثل الغذاء والكهرباء.

ويقوم كثير من السوريين حاليا بادخار الدولار كإحدى الوسائل للحفاظ على قيمة العملة بالبيع بسعر السوق